إحصائيات تونس
STATISTIQUES TUNISIE

# تطوير القانون الإحصائي الوطني والتحديات ذات الصلة

المؤتمر الإحصائي الإقليمي العربي:
مرونة النُظم الإحصائية الوطنية وسرعتها في الاستجابة
عمان، الأردن 13 – 15 حزيران/يونيو 2023

# المنظومة الوطنية للإحصاء

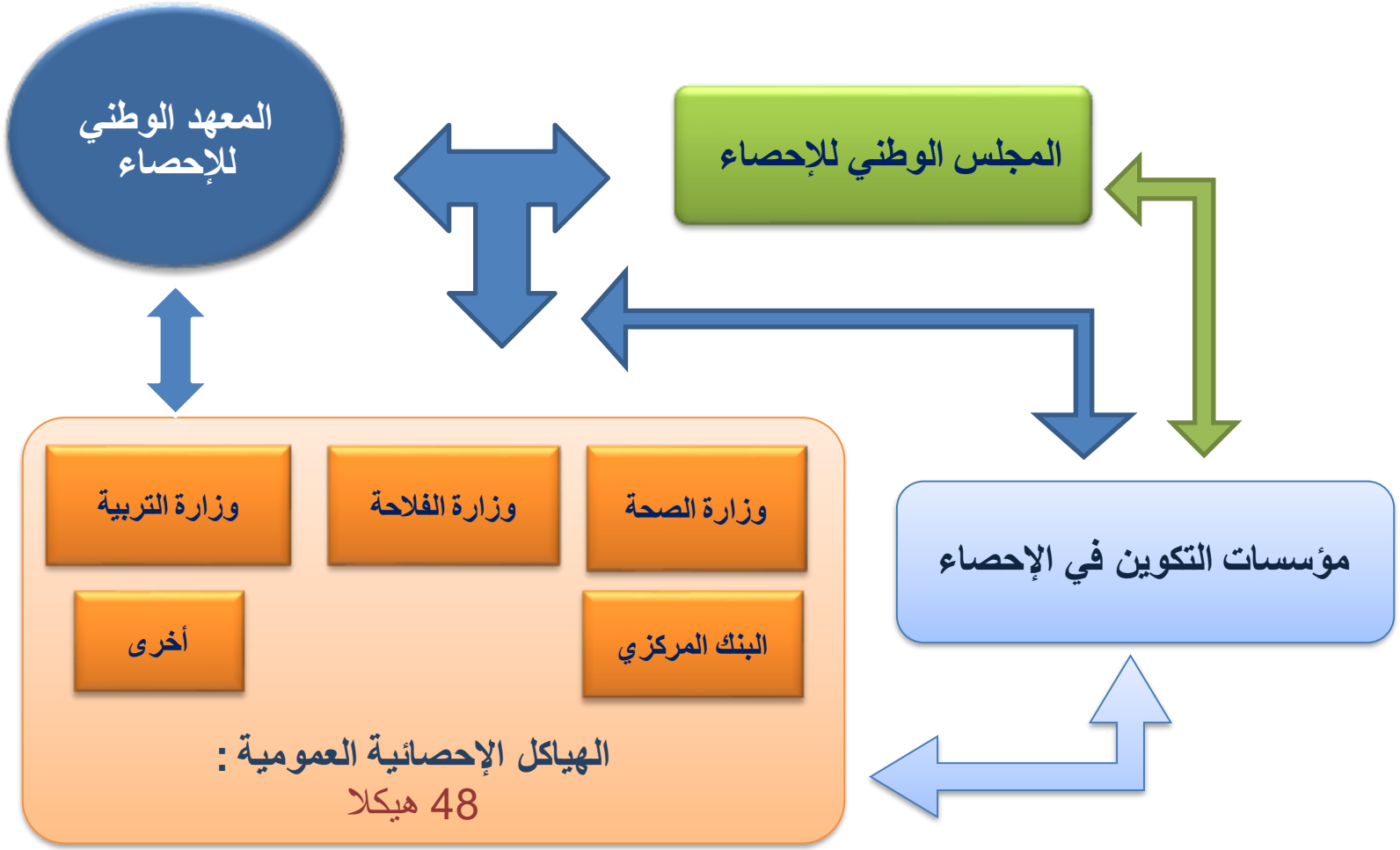

# الأطر المنظمة للنشاط الإحصائي

## أهم النصوص القانونية المنظمة للنشاط الإحصائي :

- الفصل 21 من قانون المالية لسنة 1970 : يتعلق بإرساء المعهد الوطني للإحصاء سنة 1969
- الأمر عدد 780 لسنة 1994 : يتعلق بإرساء السجل الوطني للمؤسسات
- **القانون عدد 32-99 لسنة 1999 المؤرخ في 13 أفريل 1999 والمتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء**

**الأمر عدد 2797 لسنة 1999 : يضبط تركيبة المجلس الوطني للإحصاء وتنظيمه وطرق تسييره**

- الأمر عدد 2799 لسنة 1999 : يضبط شروط وإجراءات إنجاز التعدادات والمسوح الإحصائية التي تقوم بها الهياكل العمومية للإحصاء لدى أشخاص غير تابعين لها

**الأمر عدد 2408 لسنة 2000 : يضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المعهد الوطني للإحصاء**

- القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 : يتعلق بحماية المعطيات الشخصية
- الأمر عدد 1643 لسنة 2005 : بضبط الهيكل التنظيمي للمعهد الوطني للإحصاء
- القانون الأساسي عدد 42 لسنة 2014 : يتعلق بمصادقة الجمهورية التونسي على الميثاق الإفريقي للإحصاء
- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 : يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة
- القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بالاستثمار : إلزامية اعتماد التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية لسنة 2009

# مميزات القانون الاحصائي التونسي

يعتبر قانون عدد 32-99 المتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء من القوانين الرائدة والسباقة في المنطقة التي كرست المبادئ الأساسية للإحصاء للأمم المتحدة لسنة 1994،

حيث يضمن هذا القانون:

- إنتاج معلومة إحصائية ذات مصداقية وجودة
- تمكين كل المستعملين من النفاذ إلى المعلومات الإحصائية
- الحفاظ على ثقة هؤلاء المستعملين في الإحصاءات المنتجة والمنشورة

# الأطر المنظمة للنشاط الإحصائي

غير ان الأوامر الترتيبيّة التي توضح سبل تطبيق هذا القانون حادت إلى حد ما عن جوهر وفلسفة القانون ذاته، وأدت إلى ظهور عدة مشاكل، منها:

- تداخل الأدوار بين المعهد الوطني للإحصاء والمجلس الوطني للإحصاء
- عدم تكريس الاستقلالية المهنية التامة للمعهد مثل عدم استقلالية تعيين المدير العام والبرمجة الإحصائية

الى جانب (تقييم سنة 2014):

- عدم توفّر ضوابط قانونية شاملة لأنشطة جمع المعطيات وانتاج الإحصائيات الرسمية ونشرها،
- ضعف نجاعة البرمجة والتنسيق بين منتجي الإحصائيات الرسمية وعدم توفر المتابعة وتقييم الجودة،
- عدم تحديد المعايير التي يجب توفرها لدى الهياكل العمومية المنتجة للإحصائيات الرسمية
- عدم توفّر هيكل يعنى بالتكوين المستمر في مجل الإحصاء للعاملين بالأساس ضمن المنظومة الوطنية للإحصاء.

# مشروع تحديث القانون الاحصائي

## مسار التحديث

- فريق عمل صلب المعهد
- إحداث لجنة وطنية :
  - ممثلين عن أهم المنتجين للمعلومة الإحصائية
  - ممثلين عن المجتمع المدني
  - ممثل عن المؤسسات الجامعية

- الاستعانة بخبراء في إطار برنامج التوأمة 2016-2018
- الاستئناس بالعديد من التجارب الدولية
- إرسال النسخة المتفق عليها بعد الانتهاء من المشاورات في سنة 2018

# مشروع تحديث القانون الاحصائي

## أهداف التحديث

تنظيم عمليات إعداد وإنتاج ونشر الإحصائيات الرسمية عبر تحديد

- المبادئ الأساسية للإحصاء،
- تدعيم مهام المنظومة الوطنية للإحصاء،
- البرمجة الإحصائية (الوطنية-السنوية) كآلية للتنسيق،
- عمليات جمع البيانات،
- السر الإحصائي،
- الجودة والنشر،
- الخدمات الإحصائية والمناولة.

# مشروع تحديث القانون الاحصائي :

## أهم التنقيحات

| الابواب | أهم التنقيحات |
|---|---|
| **الباب الأول: أحكام عامة :** | • تعريفات : تفاديا للاختلافات في التأويل<br>• المبادئ الأساسية للعمل الإحصائي |
| الباب الثاني : هيكلة المنظومة الوطنية للإحصاء: | **دعم دور المجلس الوطني للإحصاء :**<br>• تعزيز تمثيلية مختلف شرائح المنتجين والمستعملين وخبراء الإحصاء<br>• تنظيم التشاور بين منتجي الإحصائيات ومستعمليها<br>• النظر في طلبات الحصول على صفة منتج للإحصائيات الرسمية وتراخيص المسوحات وإبداء الرأي وجوبا في النصوص القانونية والبرامج الوطنية للإحصاء.<br>**دعم المعهد الوطني للإحصاء :**<br>• ضمان استقلالية المعهد : إسناد صفة الإحصائي الرئيس : المشرف على عمليات تنسيق وبرمجة الأعمال المتعلقة بالإحصائيات الرسمية<br>• يعين الإحصائي الرئيس من ذوي الخبرة والكفاءة في المجال الإحصائي<br>• تحديد مدة تعيينه بخمس سنوات ولا يمكن إنهاء مهامه قبل انتهاء مدة التعيين إلا عند عدم احترامه للمبادئ الأساسية<br>**اسناد صفة منتج إحصائيات رسمية : اسناد صفة منتج إحصائيات رسمية للهياكل العمومية التي تمارس مهام الإنتاج الإحصائي** |

# مشروع تحديث القانون الاحصائي

## أهم التنقيحات

| الابواب | أهم التنقيحات |
| --- | --- |
| **الباب الثالث: مسار الإنتاج الاحصائي** | **دعم التنسيق الإحصائي :**<br>• نص على تعزيز البرمجة الإحصائية من خلال إعداد البرامج الوطنية في علاقة بمخططات التنمية وبرامج سنوية للإحصاء وتقارير متابعة وتقييم من إعداد المعهد بالتنسيق بين مختلف المنتجين وبإشراف المجلس الوطني للإحصاء.<br>• نصّ مشروع القانون على الجودة كركيزة هامة لضمان مصداقية النشاط الإحصائي<br>**تحسين جمع المعطيات :**<br>• نص على تنظيم جمع المعطيات وتحسين نجاعتها والأخذ بعين الإعتبار والكلفة والعبء المالي المفروض على المجيبين، مع ضمان الجودة<br>• تحديد ضوابط خاصة بتبادل المعطيات الإحصائية بين منتجي الإحصائيات الرسمية<br>**إسداء الخدمات الإحصائية وأعمال المناولة :**<br>• إمكانية قيام منتجي الإحصائيات بتنفيذ أعمال جمع ومعالجة المعطيات بمقابل<br>• إمكانية مناولة منتجي المعلومات الإحصائية مناولة جزء من أنشطة الإنتاج الإحصائي للغير مع إلتزام المناول بالمبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية واحترام السر الإحصائي ويمنع عليه إستغلال المعطيات في أعمال أخرى<br>**احترام قواعد نشر الإحصائيات**<br>• اعتماد الهياكل العمومية لسياسة نشر منسقة، مع إحترام مبادئ النشر<br>• احترام روزنامة النشر وتقديم كلّ التوضيحات المناسبة |

# مشروع تحديث القانون الاحصائي

## أهم التنقيحات

| الابواب | أهم التنقيحات |
| --- | --- |
| الباب الرابع : النفاذ إلى المعطيات | • حق النفاذ إلى المعطيات مع حماية المعطيات الشخصية المنظمة ايضا بموجب قانون أساسي وكذلك الحفاظ على السر الإحصائي،<br>• حق النفاذ إلى المعطيات من أجل المشاريع البحثية |
| الباب الخامس: العقوبات | تماشيا مع التوجهات الحديثة في تخفيف الجانب الزجري قدر الإمكان. تضمن المشروع بابا يتعلق بالعقوبات |

# مشروع تحديث القانون الاحصائي

## الصعوبات

رغم كل المساعي لم تتم المصادقة على هذا القانون وذلك:

- غياب الرؤية الشاملة لدى أصحاب القرار لإرساء نظام إحصائي صلب على غرار الدول المتقدمة : الاستقلالية المهنية وتوفير الموارد،
- إشكاليات التنسيق بين مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء : تضارب الرؤى والأهداف (المعهد، المجلس، البنك المركزي)،
- تقييد دور المعهد كهيكل مركزي ضمن المنظومة الوطنية للإحصاء،

# آفــاق العمل الاحصائي في تونس

- تعزيز استغلال المصادر الإدارية، وتكامل النظم المعلوماتية، واعتماد المصادر الجديدة للبيانات، بما في ذلك البيانات الضخمة.
- ضرورة التنصيص على تنظيم أعمال نشر البيانات من قبل كافة مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء،
- ضرورة تنصيص الأطر التشريعية على التصرف في الموارد البشرية وحوكمة توزيعها داخل المنظومة الوطنية للإحصاء،
- ضرورة التنصيص على إرساء وحدات خاصة بالمناهج وكذلك الجودة وأخرى بالتكوين المستمر،
- استكمال الأعمال المتعلقة باعتماد أطر الجودة واعتماد مختلف المعايير.

شكرا